

المقاولاتية ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

Contracting and its role in achieving economic diversification in Algeria

بوثلجة عائشة¹، زروخي فيروز²، غلاب فاتح³¹ جامعة الشلف، ai.bout@yahoo.com² جامعة الشلف، fairouzma@yahoo.fr³ جامعة المسيلة، ghellabf06@gmail.com

النشر: 2019/10/ 31

القبول: 2019/10/ 14

الاستلام: 2019/04/14

ملخص:

تعتبر المقاولاتية وسيلة هامة لتحقيق التنوع الاقتصادي، لأنها تسمح باكتشاف الفرص الاستثمارية واستغلال المواد غير المستغلة في الاقتصاد، وتلعب دورا مهما في الجانب الاقتصادي والاجتماعي للكثير من الدول، وهناك فرص استثمارية متنوعة في الاقتصاد الجزائري في مختلف قطاعاته الانتاجية، إلا أنها غير مستغلة كما ينبغي. وسنحاول من خلال هذا البحث التطرق إلى أهم الفرص الاستثمارية المتاحة في الاقتصاد الجزائري والتركيز على قطاعات الزراعة، السياحة والطاقات المتجددة، لأنها قطاعات تتوفر على كم معتبر من الموارد العاطلة في الاقتصاد، يمكن أن تحرر الاقتصاد من التبعية لقطاع المحروقات إذا استغلت في تنوع هيكل الإنتاج وتنوع الصادرات ما ينتج عنه تنوع في الأسواق، وتوسيع في هيكل الموارد المالية للدولة، وقد تلعب المشاريع المقاولاتية دورا مهما في تحقيق ذلك، لأنها ملك للقطاع الخاص الذي يعرف بدافعته لتعظيم المكاسب والثروة.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، التنوع الاقتصادي، الجزائر.

رموز JEL: L26

Abstract:

Entrepreneurship is an important means of achieving economic diversification, because it allows the discovery of investment opportunities and the exploitation of untapped materials in the economy. It plays an important role in the economic and social aspects of many countries and there are diversified investment opportunities in the Algerian economy in various sectors of production. We will try to address the most important investment opportunities available in the Algerian economy and focus on the sectors of agriculture, tourism and renewable energies, because these sectors have a significant amount of idle resources in the economy, the economy can be freed from dependence on the hydrocarbon sector if it is used to diversify the production structure and diversify Exports, resulting in diversification in the markets, expansion of the structure of the state's financial resources, and construction projects may play an important role in achieving this, because they belong to the private sector, which is known for its motivation to maximize the gains and wealth.

Keywords: Economic diversification, Algeria.

(JEL) Classification : L26.

1. مقدمة:

إن اعتماد أي بلد على مصدر دخل واحد أو مصادر دخل محدودة في قطاعات معينة أمر خطير على اقتصادها، لأن دخلها يتأثر بتقلبات أسعار هذا المصدر في الأسواق، مما يؤثر على التوازن العام والاستقرار المالي، و على النمو والمخططات التنموية، ولهذا لا بد من اعتماد التنويع الاقتصادي الذي يسمح بدفع عجلة التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، وبقي الاقتصاد الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار مصدر الدخل الوحيد.

ويعتبر التنويع الاقتصادي توجها حتميا من أجل دفع وتيرة النمو في ظل تراجع أسعار المحروقات، التي تفرض على الاقتصاد الجزائري ضرورة التحول من اقتصاد يعتمد على النفط كمصدر دخل إلى قطاعات واعدة أخرى لتفادي الأزمات الاقتصادية، وترتبط استراتيجيات التنويع الاقتصادي بإحداث تغييرات حقيقية تؤثر إيجابا على الاقتصاد الوطني من خلال تنمية الأنشطة غير النفطية، وقد يلعب القطاع الخاص دورا مهما في تحقيق هذا التنويع، ويمكن إدراج القطاع الخاص عن طريق منحه إمكانية استغلال الفرص المقاولاتية المتاحة في الاقتصاد الوطني في مجموعة من القطاعات الواعدة التي يمكن أن نكتسب فيها ميزة تنافسية.

1.1. إشكالية البحثية: بناء على الطرح السابق تتمثل مشكلة دراستنا في السؤال الرئيس التالي:

ما هي الفرص المقاولاتية المتاحة في الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنويع الاقتصادي؟

2.1. أهمية البحث: يستمد البحث أهمية من دور التنويع الاقتصادي كوسيلة لا بد منها من أجل تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع واحد، وتنويع مصادر الدخل والإنتاج والصادرات، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق المشاريع المقاولاتية التي تقوم على أساس انتهاز الفرص واستغلالها في مختلف قطاعات الاقتصاد من طرف أفراد ذو كفاءات ومهارات يمكن أن يساهموا في تحقيق التنويع بجدارة.

3.1. أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى إبراز دور التنويع في تحقيق النمو الاقتصادي وحماية الاقتصاد من أزمات تدهور إيرادات المورد الواحد، وعرض مختلف الفرص المقاولاتية الموجودة في الاقتصاد الجزائري في مجموعة من القطاعات الاقتصادية، التي يمكن من خلالها تخفيف تبعية الاقتصاد الوطني بأسعار المحروقات.

4.1. منهج الدراسة: اعتمدنا في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي لتغطية مختلف جوانب الموضوع، من خلال التطرق إلى مفهوم التنويع ومبرراته ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ثم مفهوم المقاولاتية وكيف يمكن لها أن تحقق أهداف التنويع وتجسيده، وعرضنا أهم الفرص الاستثمارية المتاحة في الاقتصاد الوطني، ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية قسمنا المقال إلى ثلاث محاور أساسية، على النحو الموالي:

- مفهوم التنويع الاقتصادي ومبرراته
- الإطار النظري للمقاولاتية وأهميتها.

- الفرص المقاولاتية في بعض قطاعات الاقتصاد الجزائري.

2. التنوع الاقتصادي ومبرراته:

يعتبر الاهتمام بالتنوع الاقتصادي هدفا رئيسيا وشرطا مهما لبناء اقتصاد متين أكثر استدامة وقوة، لأنه يسمح بتسخير كل إمكانيات الاقتصاد بشكل متنوع بين مكونات الهيكل الاقتصادي. وأخذ هذا الموضوع أهمية كبيرة بشكل خاص في الدول النفطية، بسبب ارتباط أسعار مورد دخلها - النفط - بالأسواق العالمية وما ينجر عن ذلك من تشوهات في هيكلها الاقتصادية بسبب تراجع دخلها وتعثر خططها التنموية.

1.2 مفهوم التنوع الاقتصادي: ينظر للتنوع الاقتصادي أنه العملية التي يتمن خلالها اعتماد مجموعة من القطاعات تتشارك بشكل متوازن في تكوين الناتج المحلي للاقتصاد، وهناك اتجاهان يلحان على ضرورة التنوع الاقتصادي، ويفسران العلاقة بين التنوع والنمو الاقتصادي. يتمثل الأول في نظرية المزايا النسبية لريكاردو التي ترى في التخصص (انخفاض درجة التنوع الاقتصادي) محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي، ويتمثل الثاني في دراسات عديدة، تبين أنه لانخفاض درجة التنوع الاقتصادي وتركز الإنتاج والصادرات يسبب آثارا سلبية على النمو الاقتصادي، وبالتالي ينادي بزيادة درجة التنوع الاقتصادي وعدم تركيز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من المنتجات والقطاعات والنشاطات (عوض الخطيب، 2014). حيث يعرف التنوع الاقتصادي أنه "توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً". كما يعرف التنوع الاقتصادي على أنه العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصاً إذا كان ريعياً" (الجابوري، 2016). ويعرف التنوع الاقتصادي أنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، تحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع منتج واحد. فالتنوع الاقتصادي معناه تنويع مصادر الناتج المحلي، تنويع مصادر الإيرادات في الميزانية العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية (المعهد العربي للتخطيط، 2015، ص2). وبالنسبة للبلدان النفطية كالجزائر فإن التنوع الاقتصادي بالنسبة لها يقصد به "الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات، وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات خارج قطاع النفط ومصادر غير نفطية للإيرادات. أما بالنسبة للاقتصاديات التي يهيمن فيها القطاع العام على النشاط الاقتصادي فيعني مصطلح التنوع ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص (أوكيل، 2016، صفحة 143)، والاهتمام بالنشاط المقاولاتي الذي يسمح بتحقيق التنوع الأفقي باستغلال الفرص الاستثمارية في مختلف

القطاعات". وهناك من يختصر التنويع الاقتصادي بالقول الشائع " هو أن لا نضع البيض في سلة واحدة"، بمعنى أن لا نركز على مصدر دخل واحد. أما التنويع في شقه المالي، يقصد به إحدى السياسات المنتهجة لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في المحفظة الاستثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية (المعهد العربي للتخطيط، 2015، ص3). ويمكن تحديد عدة مجالات مختلفة فيما يخص تنويع الدول لاقتصادياتها، وتتمحور هذه المجالات في ثلاث مكونات هامة وهي تنويع الصادرات، والعائدات المالية للدولة، وتنويع أسس القاعدة الإنتاجية السلعية والخدمية في الاقتصاد، وهناك التنويع العمودي والتنويع الأفقي.

2.2. مبررات التنويع الاقتصادي: تعتبر الجزائر دولة النفطية إذ تعتمد على النفط كمصدر للدخل

الوطني، وفي الآونة الأخيرة بدأت تولي اهتمام واضحا لتنويع مصادر دخلها، وهذا التحول له عدة مبررات منها:
- **نضوب موارد الثروة النفطية:** حسب بعض التقديرات أنه سينخفض إنتاج النفط في مختلف دول العالم، وفي نفس الوقت فإن العالم يتوجه بوتيرة متسارعة نحو استخدام الطاقات المتجددة.

- **التغيرات في سوق الطاقة على المدى المتوسط:** تتوقع وكالة الطاقة الدولية انخفاضا لأسعار النفط، مما سيؤثر سلبا ولاشك على الدول النفطية بما فيها الجزائر، وترجع أسباب هذا الانخفاض خاصة إلى الزيادة السريعة في إنتاج النفط في الولايات المتحدة وفي العراق، وكذلك إلى تطوير مصادر بديلة للغاز على مستوى العالم، مما يؤثر على أسعار النفط بالانخفاض (المعهد العربي للتخطيط، 2015، ص3). وتتأثر مستويات الدخل في الاقتصاد الجزائري بالتقلبات الناجمة عن تذبذب الإيرادات النفطية، وبالتالي عدم الاستقرار في مستويات الاستثمار، انخفاض فرص العمل، تراجع سوق العمل، ما يؤدي في النهاية إلى تعثر استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **نمو استهلاك النفط:** يشهد استهلاك النفط ارتفاعا متزايدا، ويرجع ذلك إلى عامل النمو الديموغرافي وتغير نمط المعيشة، وكذلك نمط لتنمية الصناعية في هذه البلدان التي تركز على الأنشطة الكثيفة الاستهلاك للطاقة. (نفس المرجع)

- **سوء إدارة الموارد النفطية:** التي يطلق عليها لجنة الموارد فهناك تأثيرا مباشرا وغير مباشر للاعتماد على النفط يظهر من خلال محدودية تنويع الصادرات، وانخفاض حجم التصنيع ودرجة تطور المنتجات وتنوعها، وتشهد البلدان النفطية بعد نمو صادراتها النفطية تقلبات اقتصادية حادة تتمثل في انهيار النمو فيما بعد الطفرة النفطية ما يسبب ركودا وانخفاض دخلها فيتسبب فيما بعد في ركود بعد سلسلة من التأثيرات المتشابهة.

- **البحث عن فرص عمل جديدة في قطاعات جديدة:** خاصة بالنسبة للدول الكثيفة السكان والتي تشهد تزايداً في نسبة البطالة، لأن نمط التنمية الذي يركز على موارد القطاعات الاستخراجية والصناعية لا يوفر فرص عمل كبيرة، فقطاع المحروقات في الجزائر يمثل 98% من الصادرات، و70% من الإيرادات الحكومية، لا يوظف 2% فقط من القوة العاملة.

- **تعزيز التنمية المستدامة:** أثبتت بعض الدراسات التي اهتمت بتقلب معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن، وعدم تمكن العديد من الدول الفقيرة للوصول إلى تنمية مستمرة ومستدامة، أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية كامنة وراء ذلك ترتبط جميعها بضعف التنويع الاقتصادي، الأول هو تخصيص الدول الفقيرة في إنتاج وتصدير عدد قليل من المنتجات، الثاني تعرض هذه الدول للصدمات الكلية بشكل متكرر، أما الثالث ارتفاع حدة التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي بسبب الصدمات، ومنه فإن ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي ستؤدي إلى استقرار معدلات النمو وتحقيق التنمية المستدامة.

- **هيكل الاقتصاد الجزائري:** اعتمد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال على العوائد الربعية البترولية، رغم محاولات الإصلاح والتعديل الهيكلي، وكذلك من أجل التوجه نحو اقتصاد السوق ويتميز هيكل الاقتصاد الجزائري حسب الجدول (01) بما يلي:

الجدول (01) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري

القطاع	النسبة (%) خلال 2006-2015	النسبة (%) في سنة 2015
الصناعة	50	39
الخدمات	40	49.9
الزراعة	10	13.1

المصدر: تقرير التنمية العربية، " التنويع الاقتصادي : مدخل لتصويب المسار ورساء الاستدامة في الاقتصادات العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الثالث، مارس 2018.

أن قطاع الخدمات يستحوذ على أعلى نسبة في القيمة المضافة معظمها يتم استهلاكها محلياً لا يمكن أن يساهم في تنويع الصادرات بشكل يحقق تنويع الدخل. ثم يليه قطاع الصناعة في المرتبة الثانية، ونسبة هذا القطاع تتأثر بالصناعات الاستخراجية - المحروقات - مما يجعلها رهينة هذا المورد، فحسب تقارير بنك الجزائر لسنة 2016 فقد ساهم قطاع المحروقات بنسبة 17.4% من الناتج الداخلي الخام و 95.2% من الصادرات و 35,2% من إيرادات الميزانية العامة، هذه النسب تفسر مدى تعثر الاقتصاد الجزائري جراء انخفاض أسعار

المحروقات في الأسواق العالمية. وتأتي مساهمة قطاع الزراعة في المرتبة الأخيرة رغم توفر الموارد الزراعية بشكل مقبول، وهو ما يفسر ارتفاع فاتورة الغذاء كما، نوعا ونقدا، فالتنويع الاقتصادي ضرورة لا غنى عنها.

3.2. مجالات التنويع: هناك من المبررات ما يكفي في الاقتصاد الجزائري لتبني التنويع والسعي إلى

تحقيقه، لحماية الاقتصاد الوطني من حدة الصدمات الاقتصادية خاصة النفطية، هناك عدة مجالات تجسد التنويع الاقتصادي بشكل عام، وأهم هذه المجالات نلخصها فيما يلي:

■ تنويع الإنتاج: ويتضمن تنويع الإنتاج القيام بتوسيع عمليات الإنتاج المحلي من خلال حفز وتوجيه

الاستثمار المنتج ليشمل أكبر عدد من القطاعات الانتاجية، وتحويل هيكل الانتاج وإعادة توزيع الموارد إما عموديا وما يتضمنه من توسع وتعزيز للاستثمار وتنويع للمنتجات في قطاع رئيسي كالزراعة أو الصناعة أو النفط، أفقيا ما يتضمن من تنويع الإنتاج والاستثمار في قطاعات ذات قيمة مضافة مرتفعة (تقرير التنمية العربية، ص65).

■ تنويع الصادرات: ويأخذ التنويع في الصادرات أهمية بالغة في الدول النفطية التي تركز على تصدير

النفط الخام والغاز الطبيعي، وبقدر ما يكون التنويع في الصادرات مهما وملحوظا بقدر ما يكون الاقتصاد قد تمكن من تنويع نشاطاته في مجال المنافسة في التجارة الدولية. ويهدف تنويع الصادرات إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما: (تقرير التنمية العربية، ص77).

أ- الهدف الأول يتعلق بتنويع وزيادة التصدير لأكثر عدد من السلع والخدمات .

ب- الهدف الثاني يتعلق بتوزيع المنتجات على أكبر عدد من الأسواق الخارجية.

■ تنويع الأسواق: إن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مخاطر

عالية، لان الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرار في الأسواق الأخرى. بالإضافة إلى وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية، فتنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة، كما أن التصدير لأكثر من بلد مؤشر جيد على قدرة الاقتصاد على المنافسة دوليا. (براضية و آيت جيدة، 2018)

■ تنويع الإيرادات الحكومية: إن التنويع في قاعدة الإنتاج وما يترتب عنه من تنويع في الصادرات سينجر

عنه حتما ارتفاع الإيرادات المالية للحكومة لأنهما يشكلان الوعاء الأساسي للإيرادات الضريبية، الجمركية وغير الضريبية. فكلما كانت القاعدة الإنتاجية والتجارة الخارجية للدولة متركزة على عدد محدود من القطاعات

والأنشطة والمنتجات تراجع عدد الأوعية والموارد المالية للدولة مما يؤدي زيادة احتمال تعرض الميزانية العامة وإيراداتها للانخفاض والتقلب، خاصة في حالة أزمات غير متوقعة سواء كانت داخلية أو خارجية (تقرير التنمية العربية، ص 74).

- **التنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت:** يعد تكوين رأس المال الثابت من المتغيرات المهمة التي تبرز أحد أهم مظاهر نجاح التنويع الاقتصادي في البلد، لأنه يبرز توجهات وتطور الاستثمار.
- **التنويع في العمالة:** من المحاور المهمة في التنويع الاقتصادي بنية العمالة وتوزيعها على مختلف النشاطات الاقتصادية، لأن تنويع الإنتاج يتطلب تنوعاً متلائماً مع العمالة التي تتولى العملية الإنتاجية، لذلك من المهم جداً تنويع الإنتاج من أجل تشغيل اليد العاملة بمختلف أطيافها، وبالتالي تفادي البطالة لفئة معينة في قطاع معين، ونقص اليد العاملة في قطاع آخر.

4.2. أهداف التنويع الاقتصادي : يمكن تحديد أهم أهداف التنويع الاقتصادي فيما يلي (سجيني، 2017)

- تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تعزز من مستويات المعيشة، وتولد الثروات وفرص العمل وتشجع على تطوير المعارف والتكنولوجيا الجديدة.
- تأمين بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزز مناخ ملائم لبيئة الأعمال.
- هيكلة الاقتصاد الوطني بشكل يجعله أكثر تنوعاً وإنتاجية وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة.
- تحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني والاعتماد على أكثر من مصدر للحد من الاعتماد على عائدات القطاع الأحادي.
- رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وترابطها، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية.
- تقليص مخاطر تقلبات أسعار السلع المصدرة ورفع معدل التبادل التجاري من خلال تنويع الصادرات.
- الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص للمواطنين من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة .
- رفع إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي.
- إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي تنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع، وهذا ما حدث خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ .

3. الإطار النظري للمقاولاتية:

1.3. مفهوم المقاولاتية : هناك عدة تعريفات لمصطلح المقاولاتية، فهناك تعريف يمكن اختصار معناها في سيرورة إنشاء مشروع ما بسمات معينة، وهناك تعريف حديثة تعرفها على أنها مجال بحث أكاديمي، وعليه يمكن القول أن مفهوم المقاولاتية واسع النقاش، اختلف معناه من فترة لأخرى ومن مدرسة لأخرى.

يرى أب المقاولاتية Richard Cantillon (1680-1733) وهو أول من أدخل مصطلح المقاولاتية في النظرية الاقتصادية، يرى أن المقاول هو ذلك الشخص الذي يتحمل المخاطر ويتقبلها، ويسقط هذا المفهوم - في تلك الفترة - على الأفراد المزارعين والحرفيين والمهنيين الذي يشترون سلعا عند أسعار معينة لبيعها بأسعار غير معروفة في المستقبل، فحسبه المقاول يتحمل المخاطر لأنه لا يعلم إذا كانت الأسعار ستتنخفض أو ترتفع (Radjhi, 2011, p. 24). ويرى Alain Fayolle أن المقاولاتية حقل من حقول البحث العميقة وقدم تعريفا كمايلي " المقاولاتية هي ظاهرة اقتصادية واجتماعية خاصة يتم من خلالها خلق ثروة، هذه الظاهرة لها خصائص تتصف بعدم التأكد، أي وجود مخاطرة، والتي يدخل فيها الأفراد يجب أن يتصفوا بسلوكات أساسية متميزة بتقبل التغيير وتحمل الأخطار المشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي" (Fayolle, 2003, p. 17). أما (Drucker 1964) اعتبر المقاول ذلك الشخص الذي **يعظم الفرص** والمقاولاتية ترتبط ارتباطا كبيرا بالمخاطرة والتعامل مع ظروف عدم التأكد، وحسبه فإن مصادر الفرص هي (الجودي، 2015، صفحة 12):

- الفرص المتواجدة في الأسواق كثرة لعدم الكفاءة الناتجة عن تناظر المعلومة، أو عن عدم امتلاك التكنولوجيا اللازمة لتلبية الحاجات غير المشبعة.
- الفرصة الناتجة عن التغيرات الخارجية في المجالات الاجتماعية، السياسية، الديموغرافية والاقتصادية.

الفرصة الناتجة عن الابتكارات والاكتشافات والتي أيضا تولد معارف جديدة. وتعرف **الفرصة حسب 1982 Casson** " أنها تعني الحالات التي تسمح بتقديم منتجات، خدمات و مواد أولية جديدة، بالإضافة أيضا إلى إدخال طرق جديدة في التنظيم، وبيعها بسعر أعلى من تكلفة الإنتاج، عن كطريق المقاول الذي يتصف بالقدرة على اكتشاف الموارد غير المثمنة والتي يقون بشرائها ويعمل على تنظيمها لبيعها على شكل سلع مثمنة". وقد اعتبر كل من Shane و Venkatraman أن الفرصة هي حجر الزاوية في الفكر المقاولاتي، وأن وجود المقاولاتية مرهون بوجود الفرصة، وعبرا عن الفرصة المقاولاتية أنها الوضعية التي يستطيع منتج أو مادة أولية أو آلية تنظيمية جديدة أن تأخذ شكلا جديدا يوفر فرصة للربح (لفقير، 2017، صفحة 86).

أما (Drucker 1964) اعتبر المقاول ذلك الشخص الذي **يعظم الفرص** والمقاولاتية ترتبط ارتباطا كبيرا بالمخاطرة والتعامل مع ظروف عدم التأكد، وحسبه فإن مصادر الفرص هي (الجودي، 2015، صفحة 12):

- الفرص المتواجدة في الأسواق كثرة لعدم الكفاءة الناتجة عن تناظر المعلومة، أو عن عدم امتلاك التكنولوجيا اللازمة لتلبية الحاجات غير المشبعة.

- الفرصة الناتجة عن التغيرات الخارجية في المجالات الاجتماعية، السياسية، الديموغرافية والاقتصادية.

- الفرصة الناتجة عن الابتكارات والاكتشافات والتي أيضا تولد معارف جديدة.

2.3. أهمية المقاولاتية: تلعب المقاولاتية دورا مهما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تلخيص

هذا الدور فيما يلي (مبارك، 2009، ص 41)

1.2.3. الآثار الاقتصادية:

- رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال والأنشطة: ويتحقق ذلك من خلال الكفاءة في استخدام

الموارد من قبل المقاولين أنفسهم في المجتمع، وخلق التوافقات الجديدة من خلال القدرة على تحويل الموارد من مستوى أقل إنتاجية إلى مستوى أعلى.

- خلق فرص عمل جديدة: باعتبار المقاولين ينتمون للقطاع الخاص، في القطاعات الاقتصادية المختلفة

التي تشمل الصناعة والخدمات وغيرها، وبأحجام مختلفة مشاريع كبيرة ومتوسطة وصغيرة في المجتمع الذي يعيشون فيه، بحيث يتيحون الفرصة لتوظيف آلاف العاملين وخلق فرص عمل حقيقية لهم.

- الإسهام في تنويع الإنتاج نظرا لتباين مجالات الإبداع لدى المقاولين: هناك العديد من مجالات الإبداع

للمقاولين تبدأ من السلع أو المنتجات الكاملة إلى الخدمات الكاملة، والتي تؤدي إضافة قيمة جديدة للمجتمع، وقد يكون هذا الإبداع في التكنولوجيا أو في الصناعة أو في الخدمات، أو في الوظائف والأنشطة المختلفة في المؤسسة مثل التسويق، أو التوزيع، أو الترويج، أو إعادة هيكلة المؤسسة أو إدارتها.

- نقل التكنولوجيا: حيث يعتمد المقاولون إلى نقل أدوات ووسائل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى

الدول النامية، أو القيام بابتكارات تكنولوجية جديدة، من أجل تحقيق التنمية وخلق فرص لهم ولأفراد المجتمع تتطابق مع احتياجاتهم من حيث ابتكار منتجات وخدمات جديدة، أساليب عمل جديدة وغيرها،

- تنمية حجم الصادرات: وذلك من خلال ما تقدمه من منتجات تامة ذات جودة عالية صالحة للتصدير،

أو كسلع وسيطية في إنتاج مؤسسات تتولى تصديرها بعد اكتمال عملية التصنيع والتهيئة اللازمة .

- التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها: أي إحداث تغييرات هامة في

المشاريع الاقتصادية القائمة، وذلك يجعلها أكثر كفاءة في مجال التغيير في الأداء وأنظمة الموارد والمصادر، وأنظمة الحوافز والمكافآت، بالإضافة إلى إعادة صياغة الإجراءات والمعايير المؤسسية فيها.

- **إيجاد أسواق جديدة:** ويتحقق ذلك بإجراء توافقات جديدة في الموارد والكفاءات في استخدامها لدى المقاول، واستغلال الفرص في السوق من أجل إيجاد عملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين على المنتج .
- **زيادة القدرة على المنافسة:** وذلك من خلال المعرفة الدقيقة الواعية للبيئة المحلية والبيئة الخارجية، وتطوير أساليب العمل والتفاعل معها بإيجابية. كما تساهم في تنمية الصادرات من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر، من خلال تغذية المؤسسات الكبيرة بالمواد الوسيطة مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج.
- **المساهمة في النمو السليم للاقتصاد:** تلعب المشاريع المقاولاتية دورا هاما في الاقتصاديات المعاصرة كما أنها ضرورية لنموه بشكل سليم، فهي مصدر مهم لاستمرار المنافسة، كما أنها ضرورية لتقديم وإيصال الخدمات الأساسية للسكان في المناطق النائية، ومهمة للإبداع ولتطوير السلع والخدمات الجدية التي يصعب التنبؤ بها، كما تسمح المقاولاتية بتطوير القدرات الإدارية الفردية ولتوفير الفرص للأفراد الذين يتمتعون بنزعة للاستقلالية والعمل الخاص الحر لتلبية حاجاتهم (خذري، 2015).
- **إعطاء مرونة في تحسين قدرة الاقتصاد على التكيف:** إن اختفاء عدد من المشاريع المقاولاتية لا يؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي كما هو الحال في حالة اختفاء المؤسسات ذات الحجم الكبير.
- **توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة:** تستطيع الدولة أن تشجع الاتجاه نحو المقاولاتية في نشاطات معينة، كالأنشطة التكنولوجية، وتشجيع التوجه نحو مناطق معينة عن طريق بعض الحوافز التشجيعية للمقاولين لإقامة مشاريعهم في تلك المناطق أو تلك التخصصات للوصول إلى أهداف تنموية مسطرة (صالح النجار و محمد العلي، 2006، صفحة 25).
- **تحقيق التنوع الاقتصادي:** تعد المقاولات أداة مهمة لتحقيق التنوع الاقتصادي لأنها تتشأ لاستغلال الفرص وعادة ما تتوفر في كل قطاعات الاقتصاد، ويمكن الاعتماد عليها لتحقيق التوازن بين القطاعات .
- **الحد من السوق الموازي:** لأن المشاريع المقاولاتية تمكن الأفراد من مزاولة بعض الأنشطة دون الحاجة إلى رأس مال ضخ، أو كيان مادي مكلف، في نفس الوقت فإنها تساهم بمنتجات يتم إدراجها ضمن الاقتصاد الرسمي بتكاليف بسيطة.
- 2.2.3. على المستوى الاجتماعي:** تلعب المقاولاتية دورا مهما في هذا الجانب، نلخصه فيما يلي (صالح النجار و محمد العلي، 2006، صفحة 28):
- **تحقيق عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة:** من خلال إعادة توزيع الثروة وتوزيع مكاسب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالعمل على توزيع المؤسسات المقاولاتية من الناحية الجغرافية وفقا لما تقتضيه الحاجة دون التركيز على منطقة دون الأخرى، مما يساعد على استغلال الموارد والإمكانات المتاحة بشكل متوازن.

- امتصاص البطالة وتأمين فرص العمل: تلعب المقاولاتية دورا مهما في توفير فرص العمل وامتصاص البطالة لأن تكلفة العمل فيها تقل عن تكلفة العمل في المؤسسات الكبيرة، وهنا يظهر الدور الايجابي للمقاولاتية في قدرتها على توظيف الأيدي العاملة وبموارد مالية محدودة نسبيا مع تجنب الهدر في الموارد المتاحة.

- المساهمة في تشغيل المرأة: حيث تلعب المقاولاتية دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة ومساعدتها على تأدية بعض الأنشطة الملائمة لها خاصة في الأرياف حيث لا تثنى وظيفة المرأة، فانتشار ثقافة المقاولاتية تساعد المرأة على العمل على سبيل المثال في مشاغل الخياطة، الألبسة، الأنشطة الزراعية.

- الحد من النزوح الريفي نحو المدن: تعتبر المشاريع المقاولاتية إحدى الوسائل المهمة في تثبيت السكان والحد من النزوح الريفي إلى المدن من خلال إقامة مشاريع مقاولاتية تلاءم طبيعة الأرياف ما يوفر مناصب شغل ومصادر دخل، ويمكن المساهمة في ترقية الأرياف وتوفير مختلف متطلبات الحياة الكريمة .

4. الفرص المقاولاتية المتاحة في الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنوع

تستهدف سياسة التنوع الاقتصادي في أي بلد التركيز على القطاعات الواعدة التي يتمتع فيها الاقتصاد بميزة نسبية واضحة، مع ضرورة توفير العوامل التي تساعد على استغلال الطاقات الكامنة في تلك القطاعات من أجل تنويع مصادر الدخل، ما يسمح بتنويع الإنتاج وتغيير هيكله بشكل يسمح بتغيير هيكل الاقتصاد.

1.4. القطاع الزراعي: يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الأساسية في الاقتصاد، لانه يرتبط بشكل

أساسي بإنتاج غذاء الافراد الذي لا يمكن الاستغناء عنه، ويتميز هذا القطاع بضعف مساهمته في الناتج المحلي رغم توفر مجموعة من المقومات لكنها غير مستغلة بشكل جيد .

1.1.4 التصنيع الزراعي: يحتاج الاقتصاد الوطني إلى المزيد من المؤسسات الزراعية في مجال التصنيع، ففي الكثير من الأحيان يحقق المزارعين فائض ستعرض للتلف أو بسوق بأسعار أقل من التكلفة مما يسبب لهم خسارة قد تجعلهم يتحولون إلى قطاعات أخرى، وللتقليل من هذه المخاطر يمكن الاعتماد على التصنيع الزراعي. ويعتبر التصنيع الزراعي ذو أهمية كبيرة من خلال (الأسرج، 2013):

- تصنيع وحفظ الأغذية التي تزيد عن حاجة الاستهلاك الطازج في مواسم الإنتاج لاستعمالها عند ندرتها.
- يؤدي التصنيع إلى رفع قيمة الخامات الزراعية كصناعة النشا والغلوكوز .
- يقوم التصنيع الزراعي بتحليل الخامات الزراعية التي لا يمكن استهلاكها على حالها إلى منتجات مختلفة مثل استخلاص الزيوت من البذور، وطحن الحبوب وغيرها، تعليب وحفظ الخضر والفواكه أو تجفيفها، صنع الزيادي والاجبان ، العصائر .
- اعادة استغلال مخلفات القطاع الزراعي ، كسماد أو أعلاف وغيرها.

- التصنيع من يمكن تحويل مخلفات المصانع الغذائية إلى منتجات اقتصادية كصنع السماد من مخلفات الحيوانات وغيرها.
- تدعيم اقتصاديات الريف حيث تستوعب المصانع الغذائية محاصيل زراعية مختلفة قيمتها أكثر ارتفاعا من المحاصيل الزراعية التقليدية، وكذلك رفع مستوى الدخل القومي وخلق فرص عمل مستديم.
- 2.1.4. الاستثمار في الحيازات الصغيرة:** يعتبر الاستثمار في المزارع الصغيرة أمرا جوهريا حيث يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا هاما في مجال دعم المشاريع الزراعية الصغيرة أو التي تعمل في مجال الإنتاج البسيط وتمثل هذه المزارع نسبة مهمة على المستوى العالمي ، وتنشط هذه المزارع بما يضمن تلبية حاجيات السوق المحلية أي تنويع الإنتاج وتصدير الفائض منها إلى الخارج أي تنويع الصادرات.
- 3.1.4. استغلال الثروة السمكية:** تتمتع الجزائر بموارد مهمة في مجال الثروة السمكية ولكنها غير مستغلة، لذلك فمشاريع الاستثمار في استزراع الأسماك والأحياء المائية ذات القيمة التجارية فرصة مهمة للخواص لتحقيق أرباح هامة، وتوفير مناصب شغل ناهيك عن المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين الوضع الاجتماعي للأفراد ، فضلا عن دوره في حماية المصايد وتدعيم المخزونات الطبيعية.
- 4.1.4. فرص استصلاح الأراضي الزراعية:** تعاني الأراضي الزراعية في الجزائر من قلة الخصوبة إلى جانب التدهور والتصحر بسبب الإهمال، حيث تبلغ المساحة القابلة للزراعة 42.4 مليون هكتار ، أما المساحة المزروعة فعلا تقدر بحوالي 8.46 مليون هكتار ما يعادل 28 من المساحة القابلة للزراعة، ووجود مساحات زراعية لا بأس بها غير مستغلة ، من الضروري منح هذه فرص للخواص لاستصلاح الأراضي.
- 5.1.4. فرص الاستثمار في مجال الري:** الجزائر تمتلك قدرات مائية سطحية و جوفية معتبرة كافية لتأمين الجزائر من أزمة المياه خلال العقود القادمة، لكنها غير مستغلة بطريقة عقلانية وبهذا يمكن للأفراد استغلال هذا المورد من خلال مشاريع مقاولاتية ، والعمل على إدخال طرق ري حديثة وتطوير أساليب إدارة المشاريع المروية، والاستثمار في إعادة تصفية مياه الصرف الصحي ومعالجتها من أجل استخدامها في القطاع الزراعي مما يقلل من مشكل ندرة المياه التي يعاني منها الكثير من المزارعين.
- 6.1.4. التسويق والنقل الزراعي الريفي :** يعتبر التسويق الزراعي الحلقة الأهم لنقل المحصول من مكان إنتاجه إلى المستهلك، والتخلص من المحصول داخليا أو خارجيا، فالشركات التي تمارس أنشطة اقتصادية متنوعة في القطاع الزراعي في أي اقتصاد تنضوي معظمها تحت لواء القطاع الخاص، ويمكن لها أن تساهم بنسبة مهمة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما تحققه من قيم مضافة في الاقتصاد القومي.

7.1.4. فرص المقاولاتية النسوية: يمكن أن تلعب المرأة دورا مهما في استغلال فرص الاستثمار المتاحة في القطاع الزراعي في الاقتصاد، ولكن نلاحظ هذا الدور ضعيف في الجزائر، من خلال إشرافها على مؤسسات اقتصادية أو من خلال النشاط المنزلي للأنشطة الزراعية. حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن أكثر من نصف العمالة الزراعية أحيانا في دول العالم عائد للنساء الريفيات مقابل النصف في الدول العربية، حيث تساهم المرأة الريفية في إنتاج الغذاء بنسبة متوسطة عالمي بنحو 43% (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2011، ص7)

2.4. قطاع السياحة : يعد قطاع السياحة من القطاعات التي توفر فرص استثمارية متنوعة في الجزائر، وهذا القطاع الأكثر مساهمة في الصادرات على مستوى العالم، إلا أنه لم يحظ بالاهتمام الكافي، لذلك فرص الاستثمار فيه مازالت متاحة. كما أن قطاع السياحة يتقاطع مع قطاعات أخرى سوف تتأثر بشكل إيجابي في حالة تطويره وترقيته، ومن الفرص المتاحة في الاقتصاد الوطني لتنمين صور الجزائر كمقصد سياحي نذكر:

1.2.4. الاستثمار في الفنادق : إن أول ما يبحث عنه السائح عند وصوله لوجهته السياحية هو الإقامة، ولكن قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني يتميز بقلّة منشآت الإقامة- فنادق ونزل- وبغلائها وضعف الخدمات التي توفرها ولا تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال الفنادق والإطعام سوى 5%، إن هذه الخاصية تعتبر فرصة مهمة للاستثمار في توفير منشآت الإيواء السياحية وتحسين جودة خدماتها مما يجعلها عامل جذب سياحي يساعد على تطوير هذا القطاع وتنمية مساهمته في الناتج المحلي.

2.2.4. الاستثمار في إنشاء الوكالات السياحية: إن الاستثمار في الوكالات السياحية من قبل الخواص تعتبر مجال خصب لتحقيق أرباح طائلة وتوفير مناصب الشغل، وكذلك تنشيط حركة السياحة في الجزائر.

3.2.4. الاستثمار في الدعاية والإرشاد السياحي: إن عدد السواح الوافدين قليل جدا لغياب الصورة السياحية للجزائر كمقصد سياحي متميز، من هذا المنطق يمكن أن المشاريع المقاولاتية دورا هاما من خلال الدعاية والتعريف بالمقومات السياحية، وتعمل كمرشد سياحي للوافدين بالتعريف بالمناطق السياحية.

4.2.4. خدمات النقل والمواصلات: تعتبر توفر الخدمات من أهم متطلبات السائح، فإلى جانب الإيواء هناك فرص الاستثمار متكاملة مثل إنشاء مؤسسات نقل إلى الأماكن السياحية سواء الطبيعية أو الأثرية والتاريخية، تسهر هذه المؤسسات على تنقل الوفود السياحية إلى الأماكن المرغوبة دون عناء السائح.

5.2.4. الاستثمار في النوادي والمطاعم بشكل أوسع: كما يمكن إنشاء مؤسسات توفر الإطعام ومشروبات الاستراحة أو المأكولات التقليدية في تلك الأماكن السياحية، أو أثناء مسار الرحلة مما يساهم في توفير مصدر دخل لتلك المناطق ويوفر متطلبات السائح من جهة أخرى .

6.2.4. الاستثمار في ترميم المعالم الأثرية وحمايتها: تتميز الجزائر بآثار تاريخي حافل بالآثار التي تروي تاريخ الحضارات التي مرت بالمنطقة، إلا أنها تتعرض للتلف بسبب عوامل الطبيعة من جهة والعامل البشري من جهة ثانية لغياب الوعي السياحي في المجتمع الجزائري، يمكن إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة من قبل الأشخاص الموهوبين لديهم ميول لحماية الآثار وترميمها والحفاظ عليها كعامل سياحي.

7.2.4. فرص الاستثمار في المنابع الحموية: تعتبر السياحة الحموية من أهم أنواع السياحة التي يفضلها العديد من الأشخاص ويعتبرونها من الوسائل الاستشفائية لبعض الأمراض كالروماتيزم أو أمراض الجلد وغيرها، وتتوفر الجزائر على ما يزيد عن 200 منبع معدني موزعة عبر مختلف أنحاء الوطن، ولكن 60% منها غير مستغلة ولا تزال على طبيعتها كفرصة للاستثمار فيها (بوثلجة، 2017، صفحة 143).

8.2.4. فرص الاستثمار في إنشاء منتجعات ومخيمات سياحية: تمتد الجزائر على طول 1200 كلم من الشرق إلى الغرب، مما أكسبها واجهة ساحلية يبلغ طولها 1800 كلم. بها شواطئ جميلة يبلغ عددها 357 مسموحا للسباحة ولكنها غير مؤهلة كما ينبغي (قاسمي، 2015)، وفي ظل ارتفاع درجات الحرارة في المناطق الداخلية والصحراوية فإن هذا الشاطئ يتحول إلى قبلة الملايين من السواح المحليين وحتى الأجانب، ما يتيح فرصا للأفراد لاستغلال هذه الشواطئ وإنشاء منتجعات ومخيمات سياحية توفر مختلف الخدمات للوافدين.

9.2.4. فرص الاستثمار في الصناعات التقليدية وإحياء الإرث الثقافي: إن الصناعة التقليدية والحرف قطاع مكون من هيئة مركبة من العديد من عائلات المهن ذات طابع غالبا يدوي، تجمع بين الإرث الثقافي والفعالية الاقتصادية، ومنتجاتها تعتبر عن الهوية والتقاليد والتراث وتساهم في الحفاظ على قيم المجتمع، وتعد أيضا قطاعا مشغلا لليد العاملة وملبيا للحاجيات اليومية للمجتمع ومصدرا لإنشاء الثروة (بيت سعيدة و بن حمودة، 2013، صفحة 896)، وتعتبر الصناعات التقليدية من الأشياء التي تستهوي السائح ويطلبها، ولكنها لم تحظ بعد بالأهمية الملائمة بل بعضها يؤول للزوال لذلك لابد من إحياءها عن طريق تشجيع الافراد.

3.4. الطاقات المتجددة: تعتبر الطاقة عصب الاقتصاد بشكل عام، غير أن ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات يجعله رهينة تغيرات الأسعار وتذبذبها، إلى جانب الآثار السلبية على البيئة التي يمكن أن تنجر عن استخراج واستهلاك الطاقات التقليدية، والتي تعتبر تكاليف إضافية، لذلك لابد من التحول لإنتاجها.

1.3.4. الطاقة الشمسية: تعتبر الجزائر الثالثة عالميا بعد إيران ومنطقة ايريزونا في أمريكا من حيث الإشعاع الشمسي، بفضل موقعها، مساحتها ومناخها، وتتلخص القدرات الشمسية في الجزائر كما يلي:

- 169440 تيراواط ساعي /السنة، و ما يعادل 5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء ، و60 مرة استهلاك دول اروبيا (15). ما يعادل 37 ألف مليار متر مكعب من الغاز الذي يستهلك في السنة في السنة. - ب 3000 تيراواط ساعي/السنة. بفضل طول متوسط إشراق الشمس على كامل التراب الوطني والتي تتعدى 2000 ساعة سنويا، ويصل إلى 3900 ساعة في الهضاب العليا والصحراء. من جهة أخرى تتميز الجزائر بالمساحة الشاسعة وتبلغ حوالي 2.3 مليون كلم² ، نسبة ما يعادل 80% منها صحراء تبلغ حرارتها في بعض الأحيان 60⁰ في فصل الشتاء، وهو ما يسمح بإنشاء مزارع للوحات الشمسية وتشبيد كل التقنيات الضرورية لاستغلال الكم الهائل من الإشعاع الشمسي. وبفضل هذه القدرات و برنامج تطوير وتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية تطمح الجزائر إلى إيجاد مصادر طاقة أكثر أمانا تساعد على تنويع مصادر الدخل الوطني وتنويع هيكل الإنتاج والصادرات .

2.3.4. طاقة الرياح: تتميز الجزائر بمناطق بسرعة رياح جيدة واقتصادية، غير أن هذا المورد الطاقوي متغير من منطقة لأخرى نتيجة الطوبوغرافيا والمناخ المتنوع ، حيث تبلغ أكثر من 5م/ثا كمنطقة تندوف، تيارت ووهران، كما أنها أكثر المناطق ذات سرعة رياح عالية مثل أدرار، تيميمون وعين صالح ، بحيث تبلغ أكثر من 6م/ثا ، هذه الحقول مناسبة لإنشاء مزارع رياح لإنتاج الطاقة الكهربائية (بوثلجة و شارف، دور الطاقات المتجددة في الحد من التلوث البيئي الناجم عن الطاقة التقليدية ، 2018).

3.3.4. الطاقة الجوفية: يشكل كلس الجوراسي في الشمال الجزائري احتياطيا هاما لحرارة الأرض الجوفية، وهو ما أدى إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق وشمال غرب البلاد . ودرجة حرارة هذه الينابيع غالبا ما تفوق 40° مئوية، كما يشكل مكون القاري الكبيس خزاننا واسعا من حرارة الأرض الجوفية، الذي يمتد على آلاف الكيلومترات المربعة. ويتم استغلال هذا الخزان المسمى عامة بالطبقة الألبية من خلال التقيب بأكثر من 4م³ /ثانية ، تصل درجة حرارة هذه الطبقة إلى 57° درجة مئوية . لو جمعنا التدفق الناتج عن من استغلال الطبقة الألبية والتدفق الكلي لمنابع المياه المعدنية لحرارة، فهذا يمثل على مستوى الاستطاعة أكثر من 700 ميغاواط .

4.3.4. الطاقة الحيوية : من أهم مصادر الطاقة الحيوية ، نجد:

▪ **الموارد الغابية:** وتقدر الطاقة الإجمالية لهذا المورد ب 37 ميغا طن معدل نפט في السنة بقدرة استرجاع 3.7 ميغا معادل طن في السنة أي بمعدل 10% (مواكني، 2017، صفحة 31)، وتنقسم الجزائر إلى منطقتين (مواكني، 2017، صفحة 31):

- ✓ **منطقة الغابات الاستوائية:** تحتل مساحة تقارب 25 مليون هكتار، أكثر بقليل من 10% من المساحة الإجمالية لمساحة الجزائر ويتركز معظمها في الشمال حيث تغطي الغابات تشكيلة من الجبال. و يمثل الصنوبر البحري ولأوكالبيتوس نباتين هامين في الاستعمال الطاقوي، ولا تتجاوز مساحتهما 5% من المساحة الغابية.
- ✓ **المنطقة الصحراوية الجرداء:** والتي تغطي حوالي 90% من المساحة الإجمالية الغطاء النباتي فيها ضعيف جدا لا يمكن الاعتماد عليه لتوليد الطاقة الحيوية. ويمكن القول أن مصادر الطاقة الحيوية مقارنة بالمصادر الأخرى قليلة في الجزائر بسبب قلة المساحات الغابية التي توفرها
- و - **إمكانات الطاقة من النفايات الحضرية والزراعية:** تقدر إمكانات هذا المصدر بـ 5 مليون طن من النفايات الحضرية والزراعية - ولكنها غير مستغلة وليست هناك أي بوادر لاستغلالها - وتمثل هذه الإمكانات مجالا هاما لاستيعاب 1.33 مليون طن معادل نفط في السنة (مواكني، 2017). وقد أدركت الجزائر أهمية تثمين النفايات العضوية لاسيما الفضلات الحيوانية لإنتاج الغاز الحيوي باعتباره حلا اقتصاديا وبيولوجيا خاصة في المناطق الريفية، إلا أن هذا الإدراك لم يجسد عمليا .
- ي - **الطاقة المائية:** تتمتع الجزائر بموارد مائية متنوعة سطحية وجوفية بفضل التنوع الجغرافي والطبيعي الذي يميزها عن غيرها من الدول ، فهناك أكثر من 200 منبع مائي ساخن معظمها لا تقل درجة حرارتها عن 60 م⁰ ، ولكن تعتبر الأقل بين مصادر الطاقات الأخرى مقارنة بالدول الأخرى. (قاسمي، 2015) وبالنسبة لتوليد الطاقة الكهربائية من الطاقة المائية فهي لا تتجاوز 3%، أما النسبة المتبقية فيتم توليدها من الغاز الطبيعي، ويرجع ضعف استغلال هذه الطاقة كون عدد محطات إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة المائية عددها غير كافي، بالإضافة إلى الاستغلال غير الجيد للمحطات الموجودة (بوجمعة و خيرجة، 2014). على العموم توفر الإمكانات المتاحة في الاقتصاد الجزائري من الطاقات المتجددة مجالا واسعا لاستغلالها والاستثمار بما يحقق التنوع الاقتصادي والطاقوي الذي يعد مطلبا مهما في ظل نزوب الطاقة الأحفورية، وما ينجم من آثار سلبية على البيئة.
- **إمكانات إنشاء مؤسسات في قطاع الطاقات المتجددة:** وتسعي الجزائر إلى تحقيق التنوع الطاقوي، ويمكن ان يساهم الخواص في تحقيق هذا الهدف من خلال مشاريع مقاولتية تنشط في عدة مجالات، مثل:
- إنشاء مصانع لصناعة المرايا والخلايا الكهروضمسية، مصانع لصناعة أجهزة السائل الناقل للحرارة وصناعة أجهزة لتخزين الطاقة، وإنشاء مصانع لصناعة الأعمدة ودورات الرياح لتوليد الطاقة الشمسية.
- اعتماد شبكات مناولة لإنشاء محطات لتوليد الكهرباء عن طريق الطاقة المائية، شبكات مناولة لتوليد الطاقة باستخدام الطاقة الحيوية، إنشاء مصانع للسخان الشمسي والمكيفات الشمسية لتخفيض تكاليف استيرادها.

- اعتماد مبدأ المناولة بين المؤسسات لصناعة محولات التيار، البطاريات الشمسية، المحولات الكهربائية، الكوابل ومختلف التجهيزات التي تدخل في صناعة محطة توليد الطاقة عن طريق الخلايا الضوئية.
- إنشاء مصانع لصناعة العوازل الحرارية والغطاء، والتزجيج المزدوج وبإمكانيات محلية كالصوف والحجارة أو الزجاج، من أجل تطبيق العزل الحراري للبنىات ما يساهم في تخفيض تكلفة الطاقة .
- إنشاء مصانع لإنتاج مصابيح ناجعة ذات استهلاك منخفض بديلا عن المصابيح التقليدية، وصناعة مصابيح الصوديوم والصمامات الثنائية المضيئة، مما يساهم في تحقيق النجاعة الطاقوية.

5. الخاتمة:

1.5. النتائج:

- من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها :
- التنويع الاقتصادي مطلباً لا بد منه في الاقتصاد الجزائري، لحماية الاقتصاد من الصدمات النفطية.
 - يسمح التنويع بتوسيع هيكل الإنتاج والتحرر من تبعية القطاع الواحد أي قطاع النفط.
 - والوسيلة الأنسب لتحقيق التنويع الاقتصادي هي المقاولاتية ونشر الفكر المقاولاتي بين الأفراد فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية.
 - حيث يمكن أن تساهم المقاولات التي ينشئها الأفراد في تنويع الإنتاج، تنويع الصادرات، تنويع الإيرادات المالية، تنويع اليد العاملة، تنويع مصادر الدخل وتراكمات رأس المال، وكل ما سبق يجسد التنويع الاقتصادي الذي تطمح إليه الجزائر .
 - هناك قطاعات واعدة تتوفر على كم هائل من الفرص المقاولاتية ولكنها غير مستغلة بشكل عقلائي مثل الزراعة، السياحة، الطاقات المتجددة.

2.5. التوصيات :

- لا يزال الاقتصاد الجزائري هشاً بسبب خضوعه لقطع المحروقات، مما يوجب سياسة تنويع ناجعة يمكن أن يدعمها النشاط المقاولاتي ، لذلك لا بد من:
- الاهتمام بالنشاط المقاولاتي الذي يمكن أن يؤدي دوراً مهماً وإدراج القطاعات الأخرى بقوة للمساهمة في الناتج المحلي والتجارة الخارجية.
 - وضع خريطة للفرص المقاولاتية في كل قطاع، وحاجة الاقتصاد لمنتجات كل قطاع.
 - إحصاء الفرص المقاولاتية وفقاً لطبيعة العمالة المتوفرة في الاقتصاد، ما يضمن الإقبال عليها ونجاحها.
 - تقديم التحفيزات والضمانات التي من شأنها تشجيع الشباب أصحاب المبادرات لتجسيد مشاريعهم .

- تكوين إطارات مختصة في مجال الدعم والمراقبة، تعمل على دراسة المشاريع المقاولاتية ومتابعتها لضمان نجاحها دون هدر للأموال.

- نشر الفكر المقاولاتي بين أوساط الشباب والتوعية بأهمية النشاط المقاولاتي، خاصة خريجي الجامعات ومراكز التكوين لتحفيز وتكوين وتمكين الأفراد من إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وحتى المصغرة.

• 6. المراجع والهوامش:

- Fayolle, A. (2003). *le métier créateur d'entreprise*. Paris: édition d'organisation.
- Radjhi, N. (2011). *conceptualisation de l' esprit entrepreneurial et identification des facteurs de son développement a l'université*. France, université Pierre mendés .
- ابراهيم اسماعيل سجينني. (2017). *صحيفة مال الاقتصادية*. تم الاسترداد من التنوع الاقتصادي و توسيع القاعدة الصناعية في المملكة: <https://www.maaal.com/archives/20170403/89430>
- اسماعيل قاسمي. (2015). *شواطئ الجزائر*. تم الاسترداد من <http://www.tahwas.net>
- المعهد العربي للتخطيط. (2015). *التعريف بمفهوم التنوع الاقتصادي أهدافه ومحدداته*.
- المعهد العربي للتخطيط. (2015). *سياسة التنوع في الدول العربية عرض و تحليل للمؤشرات*.
- بلال بوجمعة، و حمزة خيرجة. (2014). *معوقات استخدام الطاقات المتجددة في الجزائر وسبل تطويرها*. مجلة الحقيقة، 13(30). تم الاسترداد من <https://platform.almanhal.com/Files/2/82877>
- تقرير التنمية العربية. (بلا تاريخ). *التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار و ارساء الاستدامة في الاقتصادات العربية*.
- توفيق خذري. (ماي، 2015). *المقولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغرى و المتوسطة الجزائرية*. الوادي، كلية الاقتصاد.
- حامد الحسين الجابوري. (2016). *أهمية التنوع الاقتصادي للدول النفطية*. العراق: مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية.
- حسين عبد المطلب الأسرج. (2013). *تفعيل دور التصنيع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي*. مجلة ايكونوميكات(22).
- حمزة لفقير. (2017). *الروح المقاولاتية وانشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر*. كلية الاقتصاد، جامعة بومرداس.
- حميدة أوكليل. (2016). *دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر*. كلية الاقتصاد، جامعة بومرداس.
- سليمان براضية، و آيت جيدة سعيدة. (11، 2018). *واقع وأفاق التنوع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات*. جامعة تسميلت.
- سهيلة مواكني. (2017). *الأثار الاقتصادية لمصادر الطاقة المتجددة في الجزائر الأفاق المستقبلية*. مجلة الطاقات المتجددة.
- عائشة بوثلجة. (أفريل، 2017). *أفاق ترقية قطاع السياحة في الجزائر*. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، 2(30).
- عائشة بوثلجة، و نور الدين شارف. (28 نوفمبر، 2018). *دور الطاقات المتجددة في الحد من التلوث البيئي الناجم عن الطاقة التقليدية*. خميس مليانة، كلية الاقتصاد.
- فايز جمعة صالح النجار، و عبد الستار محمد العلي. (2006). *الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة*. الأردن: دار الحامد.
- فوزي ايت سعيدة، و محبوب بم حمودة. (2013). *المقاولاتية و تنشيط الحرف التقليدية في الجزائر*. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، 6(3).
- مجدي عوض مبارك. (2009). *الريادة في الأعمال*. الاردن: عالم الكتب الحديثة.
- محمد علي الجودي. (2015). *نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم الجامعي*. كلية الاقتصاد، جامعة بسكرة.
- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة. (2011). *المرأة في قطاع الزراعة سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية*. ايطاليا.